العادات والتقاليد داخل الأسرة الجزائرية في نسق الضبط الاجتماعي

الدكتور نشادي عبد القادر جامعة المدية.

الملخص:
يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على أهمية العادات والتقاليد كأحد أهم آليات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية باعتبار هذه الأخيرة تعد النواة الرئيسية لتكون المجتمع وترتكز عليها عملية ضبط أفرادها بإخضاع تصرفاتهم وضبط سلوكياتهم ومتى تحقق ذلك تحققت معه نهضة المجتمع وتقدمه في جميع مجالات الحياة.

Summary:
The aim of this article is to highlight the importance of customs and traditions as one of the most important mechanisms of social control within the Algerian family as the latter is the main nucleus of the society and the basis of the process of controlling its members by subjecting their behavior and controlling their behavior.

مقدمة:

تعد العادات والتقاليد ضوابط اجتماعية تسير الأفراد والجماعات مسارات إجباريَّة دون اشتراط قناعات ذاتية كاملة، وتوجههم لأهداف الجماعة في تعاملاتهم مع غيرهم منفردين ومشاركين دون اعتبار لأهدافهم الخاصة، فهي أسوار تحصن الجماعات لحمايتها من الآخرين خارجها ومن أفرادها داخلها، على أن تحديد ما يعد مبادئَ وقيما أو ما يعتبر عادات وتقاليد إنما يخضع لاعتبارات الممارسات السلوكية، ومن هنا فتعريف أي منها إنما يخضع لاشتراطات وضوابط المجتمع والبيئة والزمان والثقافة العامَّة والحريَّة الفكرية، وتكمن أهمية العادات والتقاليد بارتباطاتها عند البشر بمعنى الحياة ذاتها؛ فهي ترتبط بدوافع السلوك المبنية على أهداف معينة يسعى الفرد والجماعات لتحقيقها، فلا يستطيع الفرد غالبا الخروج عما في عقيدته مما يكون ولا يكون، فمصادر العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة هي دين الجماعة وتاريخها وتراثها الحضاري والثقافي المتناقل بين الأجيال.

انطلاقا مما سبق يتبين لنا الدور الكبير الذي تلعبه العادات والتقاليد في المجتمع الجزائري بشكل عام الأسرة الجزائرية بشكل خاص باعتبار هذه الأخيرة النواة الرئيسية لتكون المجتمع وترتكز عليها عملية ضبط أفرادها بإخضاع تصرفاتهم وضبط سلوكياتهم ومتى تحقق ذلك تحققت معه نهضة المجتمع وتقدمه في جميع مجالات الحياة.

وسنحاول تناول هذه الورقة البحثية من ثلاث محاور رئيسية:

المحور الأول:الضبط الاجتماعي المفهوم والآليات

المحور الثاني :مفهوم الأسرة الجزائرية والعلاقات الأسرية

المحور الثالث:العادات والتقاليد كآليات فعالة للضبط داخل الأسرة الجزائرية

المحور الأول:الضبط الاجتماعي المفهوم والآليات

1-ماهية الضبط الاجتماعي:

تعددت التعاريف التي تناولت مفهوم الضبط الاجتماعي وسنحاول تناول بعض هذه المفاهيم انطلاقا من المفهوم اللغوي للمصطلح ثم المفهوم الاصطلاحي له حتى نتمكن من رفع اللبس عنه.

يعرف الضبط **لغة**: بأنه لزوم الشيء و حبسه ، ضبط عليه و ضبطه يضبط ضبطا و ضباطه ، وقال الليث : الضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء ، و ضبط الشيء حفظه بالحزم ، والرجل ضابط أي حازم و رجل ضابط وضبطي : قوي شديد و في التهذيب : شد البطش و القوة و الجسم[1].

اصطلاحا: يرى ابن خلدون على أن الضبط الاجتماعي من الضرورات اللازمة للمجتمع،وهو ذو أهمية اجتماعية،فهو يرى انم الضبط لازم للحياة الاجتماعية،وأنه في نفس الوقت ناجم عن خاصة طبيعية في الإنسان وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع،وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه[2]، كما يعرفه بأنه:كافة الجهود والإجراءات التي يتخذها المجتمع أو جزء من هذا المجتمع لحمل الأفراد على السير على المستوى العادي المألوف المصطلح عليه من الجماعة دون انحراف أو اعتداء[3]، أما دوركايم فيرى أن الضبط أي عامل يتدخل في سلوك الفرد يعد عاملا ضابط ، فالضبط لا يتعلق بالفرد ذاته و ليس مفروضا عليه من الخارج ، إنما هو جزء من الموقف العام الذي يتم فيه الفعل وحسب جارلس هرتون كولي رأي بان الضبط الاجتماعي ماهو سوى احد أوجه العلائق المتبادل بين الفرد و المجتمع أي كل منهما يضبط الأخرى من أجل حماية وجوده و بقائه في النسيج الاجتماعي[4]،وقد أوضح روس بأن فكرة الضبط التي كانت تستخدم في أدبيات علم الاجتماع في بداية نشوئه على أنها تمثل مفتاحا يفتح العديد من الأبواب كما كانت تمثل جسرا موصلا بين المؤسسات الاجتماعية في شرح كيف يستطيع الأفراد أن يعيشوا متقاربين بعضهم من بعض واشتراكهم في أهداف واحدة أن لم تكن متشابهة مما تجعلهم في درجة معينة من الانسجام والوئام تكون بذلك تشكيلات جماعيية واتحادية، ويمكن القول بصفة عامة أن إصدار روس كتابه الضبط الاجتماعي عام 1901 كان عاملا أساسيا في لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بفهم ودراسة الضبط الاجتماعي الذي عرفه بأنه"سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة"[5].

كما يذهب جوردون مارشال في تعريفه للضبط على انه مصطلح يستخدم على نطاق واسع في علم الاجتماع ليشير إلى العمليات الاجتماعية التي ينتظم بها سلوك الأفراد أو الجماعات وحيث أن كل المجتمعات لديها معايير وقواعد لضبط السلوك فان كل مجتمع تكون لديه آليات لتأكيد الامتثال لهذه المعايير والتعامل مع الخروج عليها أو الانحراف عنها والمسالة بالنسبة لعلماء الاجتماع ليست تأكيد وجرد الضبط الاجتماعي وإنما تحديد طبيعته بشكل دقيق وتحديد آلياته العاملة في ظل سياقات اجتماعية بعينها[6].

والضبط يشير إلى مجموعة القيم والمعايير السائدة في المجتمع والتي يمكن من خلالها تنقية التوترات والصراعات التي تحدث بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك والتواصل بين الأفراد والجماعات[7]،وعليه فمصطلح الضبط يختلف وفقا للغة المجتمع وتطوره لأن معناه في اللغة الانجليزية غير ما يعنيه في اللغات الأوروبية الأخرى كاللغة الفرنسية و الروسية والألمانية ففي اللغة الانجليزية يعني النفوذ أو القوة أو التسلط والسلطة خلافا لمعناه في اللغات الأوروبية الأخرى التي يعني وفقها الإشراف والمراقبة والتقصي والمتابعة كما يعني في الولايات المتحدة الأمريكية،و يختلف معناه وفق طرح

العلماء إذ ذهب روس وجايس هيرتون كولي إلى استخدام المعني الأوروبي غير البريطاني بينما باقي علماء الاجتماع الأمريكان فقد عنوا به النفوذ والتسلط والقيود.

أما حال المجتمعات المتخلفة فان القيم والتقاليد والمحافظين ورجال الدين ممثلين للضبط أكثر من القانون والشرطة والحكام والقضاة بينما في المجتمعات المتطورة تكنولوجيا فمكانة القانون ورجاله أجدر بتمثيل الضبط الرسمي ولا مجال في التأثير والضبط لرجال الدين ودعاة التقاليد الاجتماعية[8] .

2- أهداف الضبط:

يمكن إدراج أهم أهداف الضبط في النقاط التالية:

- العمل على تحقيق الامتثال لمعايير وقيم الجماعة الاجتماعية لكي يشعر أفرادها بشعور جمعي واحد يجمع بينهم كقاسم مشترك وهنا نركز على عنصر الامتثال لا الخضوع عن طريق القهر الإلزامي لأنه متى اهتدى ممارس الضبط لتحقيق الامتثال أصبح الفرد بمقتضاه مقتنعا وبالتالي يصبح الفرد عضو نافع للمجتمع.
- المحافظة علي درجة عالية من التضامن الاجتماعي بين أفراد الجماعة الاجتماعية من أجل دوام بقائها ومتانتها.
- دعم و تعزيز أصحاب المواقع العليا ممن يملكون سلطة ونفوذا اجتماعيا أي الفئة الحاكمة ،وهذا يعني أن أفراد السلطة الحاكمة يستخدمون وسائل الضبط سواء أكانت رسمية إلزامية قانونية أو غير رسمية تهدف لدعم مشروعية حكمهم الفئوي داخل مجتمعهم، وهنا يتحقق الضبط بشكل قسري وإلزامي مما يجعل الجماعات الخاضعة له مرغمة على ذلك وبالتالي لا يمكنها الانسجام بشكل نفعي وناجع وهو الأمر الذي سينعكس سلبا علي المدى القريب والبعيد طالما أن أفراد السلطة الحاكمة معتمدين هذا الأسلوب في سبيل تجسيد الضبط.
- احترام الحق العام والخاص والنظام الاجتماعي[16] .
- إرقاء السلوك الاجتماعي بشكل يصبح يتماشى وينسجم مع جميع القرارات التي تسود المجتمع بإلغاء هدف الالتزام والانضباط لذلك ،وهذا لا يتأتى إلا بالأسلوب الإقناعي لأن القوانين المفروضة كلما كانت تخدم الشرائح الاجتماعية الواسعة من المجتمع كلما كتب لها النجاح بخلاف أن كانت لصالح شريحة أو فئة اجتماعية معينة على حساب مصالح الشرائح العامة كتب لها الزوال حال زوال صادرها أو فارضها.
- تحقيق الأمن الاجتماعي : يعد أنجع سبيل لتحقيق التكافل الاجتماعي للأفراد لأن وسائل وطرق تنفيذ هذا الأخير تختلف وفق مصالح ودوافع ومواقف الأفراد تجاه الجماعات الثقافية المتباينة التي تمثل العصب الرئيسي في نسق الضبط ،فمن البديهي القول أن جميع المجتمعات تتصف بالتنوع الفئوي، إذ هناك جماعة كبيرة سائدة ومسيطرة تعيش معها جماعات فرعية لها ثقافتها الخاصة بها كالأقليات العرقية والدينية والطائفية ،ولنا نماذج حية في دول الشرق الأوسط وما تعانيه من هذا التمزق العرقي الديني والطائفي الذي يحول دون تحقيق

الأمن الاجتماعي ومدى انعكاسه الايجابي على تحقيق الضبط واستقرار الأمة[9]،ولعل ما يحدث من اقتتال طائفي في لبنان والعراق وأخيرا سوريا لخير دليل على ذلك.

3-أنواع الضبط الاجتماعي:

لقد اختلف علماء الاجتماع في تحديد صور الضبط الاجتماعي وأنواعه،ونورد بعض هذه الأنواع وفقا لصورها:

- **من حيث السلبية والايجابية:**

أ- **الضبط الاجتماعي الايجابي**[10]:ويعتمد على دافعية الفرد الايجابية للامتثال،ويتم تدعيم هذا النوع من الضبط عن طريق المكافآت التي تتفاوت من المنح المادية الملموسة إلى الاستحسان والتأييد الاجتماعي وتعتد صورة الضبط الاجتماعي على استدماج الفرد للمعايير الاجتماعية والقيم وتوقعات الدور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية مما يدفع الفرد إلى الامتثال لأنه يعتقد في صدق المعيار الاجتماعي لذلك تعتبر المكافآت والعقوبات مدعمة للدافعية أكثر منها مصدرا أساسيا لها،لذلك يعتبر استدماج القيم والمعايير الاجتماعية عن طريق أعضاء المجتمع ضروريا لاستقرار هو يمكن أن تكون صور هذا الضبط رسمية أو غير رسمية.

ب- **الضبط الاجتماعي السلبي**[11]:يعتمد على العقاب أو التهديد به،مثل القوانين التي تتضمن الإعدام أو السجن أو الغرامة والعادات الشعبية التي يتحمل مخالفتها عقوبة السخرية والاستهجان الاجتماعي أو نبذ الجماعة له،ويمكن أن تكون صور الضبط الاجتماعي السلبية رسمية أو غير رسمية ويعتبر هذا النوع من الضبط مفروضا لات الفرد يتمثل لتجنب النتائج غير المرغوبة إذا حاول خرقها أو انتهاكها.

- **من حيث الرسمية:**

أ- **الضبط الاجتماعي الرسمي**:ويتضمن السلطة والقوانين والقواعد واللوائح التي تحدد المكافآت(أي الجزاءات الايجابية مثل الدرجات والشهادات العلمية والجوائز والميداليات والمكافآت المادية)وكذلك العقوبات(كالجزاءات السلبية المنظمة التي تتمثل في الإعدام أو السجن أو النفي)

ب- **الضبط الاجتماعي غير الرسمي**[12]:ويتجلى في صور مختلفة لا تعتمد على العنف والقوة وتظهر وسائل هذا النوع من الضبط بصورة تلقائية وتتراوح هذه الوسائل من التحكم والسخرية إلى الغيبة والثرثرة وإطلاقه الشائعات إلى إثارة الفضائح إلى عزل الفرد أو نبذه من حضيرة المجتمع وهذه الوسائل تحقق أهدافها تماما في المجتمعات التقليدية الصغيرة التي يقوم التماسك الاجتماعي فيها على أساس العلاقات الشخصية المباشرة،حتى يشعر الفرد بقسوة هذه الوسائل وفاعليتها فيحاول الامتثال وفقا لأنماط السلوك المقررة اجتماعيا.

➢ **من حيث درجة التسلط[13]:**

ميز جيرام داود في دراسته ظاهرة الضبط الاجتماعي داخل المجتمعات الإنسانية بين نوعين من الضبط هما:

✓ **الضبط الأبوي(أو التسلطي)**

✓ **الضبط الاجتماعي أو الديمقراطي**

ويعتمد الضبط الأبوي أو التسلطي على سيادة شخص المتسلط داخل أي من التنظيمات كالأب في الأسرة والمعلم في الحرفة والفنان في الفن...الخ، وعلى العكس من الشكل الأبوي للضبط يتسم بالتسلط نجد أن الشكل الاجتماعي للضبط يتسم بالديمقراطية والشعبية،ولم يظهر هذا الشكل الأخير إلا منذ ما يقرب من مائة عام فقط،ويتميز العصر الحديث في نظر داود بسيادة الضبط الاجتماعي الشعبي...وعندما يسود الضبط الاجتماعي تصبح الجماعة أو المجتمع ككل هو مصدر السلطة.

المحور الثاني :مفهوم الأسرة الجزائرية والعلاقات الأسرية

1- مفهوم الأسرة:

تعرف الأسرة بأنها الوحدة الأولى للمجتمع،وأولى مؤسساته التي تكون العلاقات فيها الغالب مباشرة، ويتم داخلها تنشئة الفرد اجتماعيا ، ويكتسب فيها الكثير من معارفه ومهاراته وميوله وعواطفه واتجاهاته في الحياة، ويجد فيها أمنه وسكنه[14]،كما تعد عائلة موسعة حيث تعيش في أحضانها عدة عائلات زواجية وتحت سقف واحد"الدار الكبرى" عند الحظر والخيمة الكبرى عند البدو إذ نجد من 20 إلى 60 شخص أو أكثر يعيشون جماعية[15].

كما يعرفها كل من بيرجس(Burgess) ولوك(lock) الأسرة في كتابهما بأنها جماعة يرتبطون بروابط الزواج أو الدم أو التبني ويعيشون معيشة مشتركة ويتفاعلون وفقا لأدوار اجتماعية محددة ويخلقون ويحافظون على نمط ثقافي معين[16]،ويعرفها ميردوك(Murdock) بأنها:""جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي ووظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع[17].

كما تعرف بأنها اتحاد تلقائي تؤدي إليه الاستعدادات والقدرات الكامنة في الطبيعة البشرية النازعة إلى الاجتماع وهي ضرورة حتمية لبقاء الجنس البشرية ودوام الوجود الاجتماعي ،ويتحقق ذلك باجتماع الرجل والمرأة والاتحاد الدائم المستقر بينهما بصورة يقرها المجتمع[18]

أما الأسرة حسب القانون الجزائري فتعرف بأنها :الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم صلة الزوجية وصلة القرابة19، وعليه وبناء على هذا التعريف نجد أن المشرع قد ركز على جانبين في تعريفه المفهوم الأول والمتعلق بالصلة التي ينبغي أن تبنى عليها الأسرة وهي الصلة الزوجية بحكم ديننا الحنيف وهو الرباط الشرعي

الوحيد الذي تبنى عليه الأسرة ،أما المفهوم الثاني والمتعلق بالقرابة وهذا حتى يتم ضمان حقوق كل الأطراف لاسيما الزوج والزوجة وباقي أفراد الأسرة .

2- العلاقات الأسرية:

تعرف العلاقات الأسرية بأنها العلاقات التي تجمع بين مجموعة من الأفراد الذين تربطهم رابطة الدم والقرابة وهي تبدأ بالزوجين لتتسع وتمتد فتشمل الأولاد وأقارب الزوج والزوجة[20].

كما تعرف بأنها العلاقات الوثيقة التي تنشا بين الأفراد الذين يعيشون معا لمدة طويلة وتقوم على الالتزام بالحقوق والواجبات مما يؤدي إلى شعور بالتماسك والصلابة[21].

2-1- أنواع العلاقات الأسرية:

تنقسم العلاقات الأسرية إلى نوعين[22]:

أ- **العلاقات الأسرية الداخلية**:وتشمل كلا مايلي:

- العلاقة بين الزوج والزوجة
- العلاقة بين الوالدين والأبناء
- العلاقة بين الأبناء بعضهم ببعض

ب- **العلاقات الأسرية الخارجية**:

وتشمل علاقة أفراد الأسرة ببقية الأقارب عن طريق الدم أو المصاهرة ويعرفها أحمد أبو زيد على أنها العلاقات المباشرة التي تنشا بين شخصين ينحدر احدهما من الآخر ،مثل العلاقة بين الحفيد والجد أو نتيجة انحدارهما من سلف واحد مشترك كالعلاقات بين أبناء العمومة.

2-2- وظائف الأسرة:

كانت الأسرة القديمة وحدة اقتصادية تنتج ما تحتاج إليه، وكانت هيئة سياسية وإدارية وتشريعية فهي التي تأمر وتدير شؤونها، وهي التي تحكم بين أفرادها وهي التي تدعم العرف والعادات والتقاليد وهي التي ترسم للأفراد قواعد السلوك وقوالب العمل فلا يحيدون عنها ، وهي هيئة دينية وتربوية تشرف على تربية الأبناء وتعليمهم[23] ،في حين يرى بارسونز في النظرية البنائية الوظيفية أن الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة في الماضي كوحدة واحدة ،أصبحت تقوم بها وحدات عديدة متخصصة مما جعل الوحدة الأصلية أكثر حرية في تبني وظائف أخرى والقيام بها بعناية ودقة.
عموما يمكن تلخيص أهم وظائف الأساسية للأسرة في العناصر التالية:

- **وظيفة الإنجاب**:الأسرة هي المكان الطبيعي لإشباع الحاجات الجنسية وإنجاب الأطفال بالصورة التي يقرها المجتمع وهو ما يمكن أن يسمى بحفظ النوع الإنساني[24].

- **إشباع الحاجات الأساسية**:تؤكد إحدى الدراسات أن الأفراد الذين تشبع حاجاتهم المختلفة بطريقة معتدلة يكونون اقل توترا وأكثر تفاؤلا و إقبالا على الحياة،بينما يؤدي سوء إشباع الحاجات إلى الشعور بالإحباط والتوتر والقلق وسوء التوافق بشكل يؤثر سلبيا على تفاعلاتهم الاسرية والاجتماعية وبالتالي تمتعهم بالصحة النفسية[25]
- **الوظيفة الدينية والأخلاقية**:تعد الأسرة هي البيئة الأساسية التي يتم فيها غرس المعتقدات الدينية والطقوس والشعائر المختلفة والمبادئ الأخلاقية لدى أفرادها[26]
- **الوظيفة الاقتصادية**:لاتزال الأسرة تشارك عن طريق أفرادها في عمليات الإنتاج الكلي للمجتمع حيث أصبح الأبناء والزوجات يشاركون في العمل وزيادة دخل الأسرة كما أصبح للمرأة دور بارز في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالشراء وفي توزيع ميزانية الأسرة على بنود الإنفاق المختلفة[27].

المحور الثالث:العادات والتقاليد كآليات فعالة للضبط داخل الأسرة الجزائرية

1- مفهوم العادات :

يتخطى مفهوم العادة الاجتماعية مسألة التكرار لعملية معينة، أو النشاط " اللاشعوري "واللاواعي لعملية ما، والناتج عن تكرار فعل حتى ولو كان فعلا اجتماعيا[28]، وقد عبر " بيار بورديو "عن ضيق مفهوم العادة في كتابه" الحس العملي " وقد عبر عنه بمفهوم "habitus"أي" النزوع الشخصي الاجتماعي " فهذا المفهوم يشير إلى عملية إنتاج الأفكار الاجتماعية ، ثم إعادة إنتاجها مع تغير الظروف الاجتماعية أيضا، واستمرارية هذا النشاط مع استمرارية تطور المجتمع .والتفاعل الدائم بين الاثنين أي :النزوع الشخصي الاجتماعي، والمجتمع الذي يتحرك فيه هذا النزوع، ما هو إلا الهاجس المعرفي أو الهم الذي يشغل المجتمع في الزمان والمكان .فإذا توصل عمليًا إلى إشباع هذا الهاجس أو تخطى هذا الهم، ظهر له هاجس جديد، وهم جديد، يحاول الإجابة عليه في جولة جديدة من التفاعل بين المجتمع ومفاهيمه من أجل إنتاج مفاهيم جديدة، تجيب على هواجس وهموم جديد[29].

2- أنواع العادات[30]:

يمكن تقسيمها إلى نوعين فردية وجماعية

العادات الفردية : وهي ظاهرة شخصية يمكن أن تتكون وتمارس في حالات العزلة عن المجتمع، ويكاد يكون الإنسان مجموع عادات تمشي على الأرض، بل أن قيمته تعتمد في بعض الأحيان على عاداته، فطريقة لبسه ونظافته وكلامه ومشيته وأكله وشربه وعنايته بحاجات بدنه من رياضة واستحمام، وعقله من تهذيب وتربية وما شابه، كلها عادات فردية تسهم في نجاح المرء وانسجامه في الحياة.

العادات الجماعية : إذا نشأت عادة تبعًا لظروف مشتركة في مجتمع معين ومارسها عدد كبير، فمن الممكن أن تصبح عادة جماعية ،فهي مجموعة من الأفعال والأعمال وألوان السلوك، التي تنشأ في قلب الجماعة، بصفة تلقائية

لتحقيق أغراض تتعلق بمظاهر سلوكها وأوضاعها، وتمثل ضرورة اجتماعية تستمد قوتها من هذه الضرورة، لذلك من الصعب على الأفراد الخروج على مقتضياتها.

3- مفهوم التقاليد:

لغويًا نعثر على مفهوم التقليد في الجذر " قّلد "و "قلدته قلادة إي جعلتها في عنقه، ومنه التقليد في الدين " وكأن المعنى يفيد المحافظة على الأمانة وذلك بوضعها في العنق ، أما سوسيولوجيا اكتسب مفهوم التقليد بعدًا جديدًا يعبر عن مدى ارتباط حاضر المجتمع بماضيه، كما يشكل أساس مستقبله .لذلك جاء هذا المفهوم ليعبر عن ارتباط الإنسان الاجتماعي بتراثه المادي– الروحي، ومحاولته بعثة من جديد، عن طريق إعادة إنتاجه ماديًا أو روحيًا بإقامة الاحتفالات المعبرة عن مناسبات معينة، فترتدي في كل احتفال منها طابعا خاصا به، وأنواعًا معينة من السلوك الطقسي والرمزي، غالبًا ما يكون غير مفهوم أو غير مفكر فيه، فيأخذ طابعًا شعبيًا " ومنحى فولكلوريا ينتهي عادة بانتهاء المناسبة الاحتفالية ، إلا أنه يبقى راسخًا في وعي أو لا وعي الجماعة التي تتناقله جيلا عن جيل، وتشعر نحوه بقدر كبير من التقديس، ويرون أنه من الصعب، بل المستحيل، العدول عنها،وهذا ما يميزها عن العادات[31] ، والتقاليد بهذا تمثل " عناصر الثقافة التي تنتقل من جيل إلى جيل عبر الزمن وتتميز بوحدة أساسية مستمرة ، [32]وهي "نمط سلوكي يتميز عن العادة بأن المجتمع يقبله عمومًا دون دوافع أخرى، عدا التمسك بسنن الأسلاف"[33] .

كما يبين لنا التقليد، كم أن التاريخ حاضر في أذهان وتصورات ووعي البشر ويبين لنا كم أن الذاكرة الشعبية هي حاضرة في ممارسات وطرائق التذوق والانفعال عند الناس في حياتهم العملية واليومية فالتاريخ كمحصلة لتجارب البشر لم يعد بعدًا للثقافة والمعرفة فحسب، بل أصبح جزءًا منها34.

4- العادات والتقاليد كآليات للضبط الاجتماعي:

يقصد بآليات الضبط الاجتماعي الطرق والممارسات التي تتحكم في تصرفات الأفراد وتعمل كقوى تجبر الأفراد على الخضوع للمعايير الاجتماعية، فكل مجتمع من المجتمعات البشرية له أساليب ضبط تنظم حياة البشر وتحكم طرق معاملاتهم وسلوكياتهم لتحقيق الضبط الاجتماعي ،ومن بين أهم هذه الأساليب نجد العادات والتقاليد.

تعتبر العادات الاجتماعية الوسيلة الكبرى من الناحية العلمية لحماية التضامن والتكامل والتكافل الاجتماعي،حيث تعمل كل وحدة اجتماعية فرعية على تضامن الوحدة التي تعمل في نطاقها مع الوحدة العامة الكلية،كما تحاول كل وحدة فرعية أيضا أن تقوي تأثير الآداب العامة والتقاليد الخاصة في سلوك أفرادها ويتم ذالك من خلال عدة عمليات أهمها غرس القواعد السلوكية الضابطة المتفق عليها من الجماعة الكلية أو الوحدة الاجتماعية الفرعية... حتى يشعر الأفراد حيالها بالتقدير والاحترام، ويحسون بأهمية الدور الذي تلعبه في حياة الجماعة عن اقتناع وتدبر[35].

- **الوظيفة الضبطية(التنظيمية) للعادات :**

لا يمكن تصور المجتمع بدون عادات اجتماعية ، وهذه العادات ضرورة اجتماعية لتنظيم معاملات الأفراد وضبط علاقاتهم، وتضمن هذه العادات الأوامر والنواهي والواجب والجائز والمسموح وغير المسموح واللائق وغير اللائق ، أي أنها تقيد الدوافع الأنانية ، وتكبت الميولات العدوانية و تكبح السلوك الاندفاعي، لذا فإن العادات الاجتماعية ذات وظيفة تنظيمية ، لأنها توضح أساس العلاقات الاجتماعية وتقدم للمجتمع قواعد التعامل بين أعضائه وماتتضمنه هذه القواعد من معايير نابعة من تجارب الجماعة.

- **وظيفة التدعيم الروحي والمعنوي للعادات[36] :**

تقوم العادات الاجتماعية كوسيلة ضابطة ، بتقوية ترابط أعضاء الجماعة وتوحيد غاياتهم وإلهاب مشاعرهم ضد الأنماط السلوكية الضابطة لتصرفات الأفراد المنتمين لهيئات أخرى تتعارض مصالحها المشتركة مع المصلحة المشتركة لتلك الجامعة من الناحية الداخلية ، أولا تتفق أنماطها مع القواعد العامة المنظمة للسلوك بالنسبة للمجتمعات الغريبة عنها أو الأجنبية عنها ويعبر عن ذلك بالتمركز حول الذات الحضارية حيث تتركز فيها جهود الجماعة المحافظة على تراثها الثقافي إذا أحست بوطأة غزو أو تسرب أو صراع ثقافي من جانب جماعة معادية ... لذا ينظر العلماء إلى الآداب الاجتماعية باعتبارها مظهرا من مظاهر التراث الثقافي ووسيلة من وسائل الثبات والاستمرار للجانب الروحي والمعنوي من التكوين الاجتماعي ، وبذلك تعتبر العادات الاجتماعية أداة لإدماج الفرد في المجموعة التي ينتمي إليها وإدماج الجماعات الاجتماعية الفرعية في الجماعات والمجتمعات الكبرى.

الخاتمة:

انطلاقا مما سبق يتضح أن العادات والتقاليد الاجتماعية لما تقدمه من الوظائف الأساسية في ضبط المجتمع وتنظيمه تعتبر وسيلة من أقوى الوسائل وأهمها في استقرار المجتمع والمحافظة على كيانه
وتماسكه وسلامة بنيانه، وهي عبارة عن أفكار وسلوك أفراده ومثلهم المتصلة بنظامهم القرابي وعلاقاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ونسقهم السياسي وغيرها من النظم، ولعل واقع هذه العادات والتقاليد ما هو إلا دليل ووسيلة للمحافظة على البناء الاجتماعي وتحقيق الضبط الاجتماعي بين الأفراد و الجماعات في المجتمع.

الهوامش والمراجع:

[1]- صلاح الدين شروخ: **علم الاجتماع التربوي**، دار العلوم للنشر والتوزيع،عنابة،الجزائر،2005،ص99

[2]- أمال عبد الحميد وآخرون: **الانحراف والضبط الاجتماعي**،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،ط2000،1،ص10

[3]- غريب السيد احمد: **علم الاجتماع ودراسة المشكلات الاجتماعية**،دار المعرفة الجامعية،1997،ص160

[4]- معن خليل العمر: **الضبط الاجتماعي**، دار الشروق للنشر والتوزيع، . 2006 عمان-الأردن، ص.ص 29.28

[5]- عدلي السمري:**الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي**،الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،ط2003،1،ص14

[6]- عدلي السمري: **المرجع السابق** ،ص13

[7]- صبحي محمد قنوص:**دراسات في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،ط2000،1،ص305

[8]- معن خليل العمر عدلي السمري:**الثابت و المتغير في آليات الضبط الاجتماعي**، دار المعرفة ط 2003 1،مصر،القاهرة، ص.ص29.28

[9]- عبد العزيز فكرة:**أساليب الضبط في المؤسسة التربوية بين القواعد القانونية والقيم الاجتماعية**،رسالة ماجستير،جامعة الحاج لخضر باتنة،2009-2010،ص20

[10]- محمد عاطف غيث: **قاموس علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة،مصر،1979، ص ص 419، 420

[11]- محمد عاطف غيث:**المرجع السابق**،ص419

[12]- أحمد أبو زيد:**البناء الاجتماعي ،مدخل لدراسة المجتمع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر،2002،ط2،ص42

- نبيل السمالوطي:**البناء النظري لعلم الاجتماع**، دار الكتب الجامعية ،الإسكندرية،مصر،1974،ص ص 306،30713

14- عقلمة محمد: **نظام الأسرة في الإسلام**، مكتبة الرسالة الحديثة –الأردن،ج 1، ط 2، 1989 م، ص 18

15- مصطفى بوتفنوشت ، تر أحمد درمي:**العائلة الجزائرية(التطور والخصائص الحديثة)**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1984، ص37

[16]محمد بسري إبراهيم دعيس:**الأسرة في التراث الديني والاجتماعي**،دار المعارف،مصر،1995،ص56

[17]- عبد الباسط محمد حسن:**علم الاجتماع الصناعي**، دار غريب القاهرة ،1982،ص399

[18]- الخشاب سامية مصطفى:**النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة**، دار المعارف، القاهرة، ط 3 ،1993، ص13

[19]- المادة 02 :**قانون الأسرة المعدل والمتمم** ، القانون رقم 44-11 المؤرخ في 09 يونيو 1984 ،ص01

20- توفيق سميجة كرم :**مدخل إلى العلاقات الأسرية** ،مكتبة الأنجلو المصرية،مصر ،1996،ص14

21- موسى عبد الفتاح تركي:**البناء الاجتماعي للأسرة**،المكتب العلمي للنشر والتوزيع،بدون سنة نشر،ص65

[22]- موسى عبد الفتاح :**مرجع سابق**، ص 101

[23]- الخشاب :**دراسات في الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية،بيروت،لبنان، 1985 ، ص57

[24] - شعراوي زيلعي علي:**أثر الصناعة في الأسرة: دراسة في مدينة الدمام** ،دار الصابوني، حلب، سوريا،ط1993،1،ص39

[25]- خليل محمد محمد بيومي:**سيكولوجية العلاقات الأسرية**، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000،ص35

[26]- الخولي سناء:**التغير الاجتماعي والتكنولوجي وأثره في الأسرة المصرية(بنائيا ووظيفيا)**،رسالة دكتوراه ،قسم علم الاجتماع،جامعة القاهرة،القاهر،مصر، 1984،ص 58

[27]- شعراوي:**مرجع سابق**،ص49

[28]- عاطف عطية : **المجتمع، الدين والتقاليد، بحث في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين والسياسة**، لبنان، جروس برس، ط 1993، ص 48

[29]- عاطف عطية : **المرجع السابق** ، ص 49

[30]- جلال مدبولي : **الاجتماع الثقافي**، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة ، 1979 ، ص 80-79

[31]- عاطف عطية : **المرجع السابق**، ص 28

[32]- أحمد زكي بدوي: **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، مكتبة لبنان، ط ،1987 ن ص 398

[33]- أيكة هولنكرانس : **قاموس مصطلحات الإتنولوجيا والفلكلور**، ترجمة د .محمد الجوهري . ود .حسن الشامي،م دار المعارف، ط 1973،2، .ص125

[34]- فريدريك معتوق: **المعرفة المجتمع والتاريخ**، جروس برس، طرابلس، ط 1991 ص 11

[35]- سليم محمد : **مقدمة في علم النفس الاجتماعي** ،دار قرطبة الجزائر، ط 2007،01 ،ص126

[36]- الرفاعي نعيم:**دراسة في سيكولوجية التلميذ**،مطبعة طربين، دمشق ، ط1969،2 ، ص19